RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

نوفمبر وديسمبر 2025م

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

ISSN 1658-8320

التقريـــر الشهـــري

تقريـــر الحالـــة الإيرانيـــة

نوفمبر وديسمبر 2025م

رقـــم ردمـــد: 8320 1658

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشـــر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

المحتويات

الملخص التنفيذي 4

تطورات الشأن الداخلي الإيراني 7

الأزمة الاقتصادية تُعيد زخم الاحتجاجات إلى الشارع الإيراني 8

أولًا: دوافع ومطالب المحتجين 8

ثانيًا: تعاطي النظام مع الاحتجاجات 9

ثالثًا: التهديدات الأمريكية-الإسرائيلية وحساسية التوقيت بالنسبة إلى النظام الإيراني 10

الخلاصة 10

إيران تُعيد ترتيب صفوفها وقدراتها العسكرية وسط قلق من عودة الحرب 11

أولًا: تعيينات جديدة في صفوف المؤسسة العسكرية 11

ثانيًا: مناورات عسكرية لإظهار القوة وتحدي العزلة 12

ثالثًا: تزايد التعاون العسكري الروسي-الإيراني 12

الخلاصة 13

مرجعيّة النجف وفتوى الرواتب الحكومية 13

أولًا: مقصد الفتوى وأهدافها 13

ثانيًا: جدلية الاستقلال والاستتباع 15

الخلاصة 16

التفاعلات الإيرانية-العربية 17

نتائج الانتخابات العراقية 2025م.. وأزمة تشكيل الحكومة الجديدة 18

أولًا: ملامح خريطة التحالفات الانتخابية 18

ثانيًا: نتائج الانتخابات وحصص التحالفات 19

ثالثًا: دلالات النتائج الانتخابية البرلمانية 20

الخلاصة 21

عام على سقوط الأسد.. إيران وسوريا بين النفوذ الميداني والضغط الداخلي 22

أولًا: قراءة الصحافة الإيرانية للمشهد السوري بعد عام من سقوط الأسد 22

ثانيًا: من النفوذ المباشر إلى إدارة الفوضى المضبوطة داخل الجغرافيا السورية 23

ثالثًا: الارتداد الداخلي.. سوريا كعبء سياسي داخل إيران 23

الخلاصة 24

تطوُّرات متسارعة تعيد رسْم المشهد في اليمن 24

أولًا: انقلاب المجلس الانتقالي والموقف السعودي الحاسم 25

ثانيًا: التهدئة الحوثية والترقُّب الإستراتيجي 26

الخلاصة 27
علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل 28
هل يدعم ترامب هجومًا جديدًا على إيران؟ 29
أولًا: تهديدات ترامب 29
ثانيًا: تشدد إيران 30
الخلاصة 30

الملخـــص التنفيـــذي

يُسـلِّط تقريـر الحالـة الإيرانيـة لشـهرَي نوفمبـر وديسـمبر 2025م الضـوء علـى أبـرز التطـورات التـي شـهدتها إيـران خلال هـذه الفتـرة. علـى المسـتوى الداخلـي، نناقـش التطورات السياسية والعسكرية والفكرية. وعلـى الصعيـد الخارجـي، نتنـاول علاقـات إيـران بمحيطهـا العربـي كالعـراق وسـوريا واليمـن، وكذلـك تفاعلاتهـا مـع بعـض القـوى الدوليـة مثـل الولايـات المتحـدة.

داخليًّـا وعلـى المسـتوى السياسـي، عـاد الزخـم الاحتجاجـي إلـى السـاحة الإيرانيـة، رغـم المسـاعي الحثيثـة للنظـام لتجنـب هـذا السـيناريو، علـى الأقـل فـي هـذا التوقيـت الـذي تواجـه فيـه إيـران تهديـدات خطيـرة بعـودة الحـرب مـع إسـرائيل والولايـات المتحـدة. ودفـع تـردّي الأوضـاع المعيشـية نتيجـة التضخـم والـغلاء وانهيـار العملـة بسـبب العقوبـات إلـى خـروج الإيرانييـن للاحتجاج في 28 ديسـمبر، للمطالبة بإيجاد حلـول عاجلـة لهـذه الأزمـات، لكـن سـرعان مـا تحولـت الاحتجاجـات إلـى مطالـب سياسـية، وتوسـعت رقعتهـا الجغرافيـة لتشـمل جميـع المحافظـات الإيرانيـة. النظـام الـذي يخشـى خـروج الاحتجاجـات عـن السـيطرة، لا سـيَّما بعـد التهديـدات الأمريكيـة مـن مغبـة قمـع المحتجيـن، مـزَج بيـن سياسـتَي الاحتـواء المـرن واسـتخدام القـوة المميتـة، لكـن مـع تصاعـد وتيـرة الاحتجاجـات أُجبـر النظـام علـى ترجيـح إسـتراتيجية القـوة المميتـة، ويظهـر ذلـك مـن ارتفـاع عـدد القتلـى، وهـو مـا مـن شـأنه أن يـؤدي إلـى اسـتمرارية الاحتجاجـات، ويحفـز الولايـات المتحـدة للتدخـل تحـت غطـاء دعـم المحتجيـن.

علـى المسـتوى العسـكري، ألحقـت حـرب الاثنـي عشـر يومًـا خسـائر كبيـرة بالقيـادات العسـكرية الإيرانيـة، وكشـفت عـن ضعـف قدراتهـا الدفاعيـة، لتلجـأ فـي شـهر ديسـمبر 2025م إلـى إعـادة ترتيـب صفوفهـا القياديـة بعـدد مـن التعيينـات الجديـدة. وعلـى مسـتوى المنـاورات العسـكرية، أجـرت إيـران فـي الخامـس مـن

ديسمبر 2025م مناورة كبرى في الخليج العربي، حملت اسم مناورة «اقتدار-99»، وهي المناورة التدريبية الثانية لها منذ نهاية حرب الأيام الاثني عشر يومًا، استخدمت فيها مجموعة من الصواريخ الباليستية والمجنحة، بما فيها الصاروخ الباليستي «303» غير المعروف سابقًا. وعلى مستوى التعاون العسكري، أشارت وثائق روسية مسرّبة في سبتمبر إلى أن إيران ستتسلَّم 16 مقاتلة «سو-35» بين عامَي 2026م و2027م.

أيديولوجيًّا، أفتى المرجع السيستاني بأفضلية عدم الصلاة خلف الأئمة الذين يتقاضون راتبًا حكوميًّا، فيما فُهم أنها فتوى يُراد منها شيئان، الأول: الضغط على الممولين إيرانيًّا في الداخل العراقي ويريدون الهيمنة على النجف، والثاني الضغط على النظام الإيراني نفسه في قلب قم لصالح المراجع المستقلين الذين تدعمهم النجف. تأتي تلك الفتوى في سياق معقد للغاية تمرّ به إيران اليوم، حيث المظاهرات الحاشدة التي بدأها البازار، الممول التاريخي للحوزة، وتتهيأ قم لمسألة خلافة خامنئي، وكذلك مرحلة ما بعد السيستاني، وبالتالي تأتي فتوى السيستاني لتمثل ضغطًا على النظام الإيراني في جملة الضغط الذي يتعرض له في الآونة الأخيرة، ربما لحمله على تعديل سلوكه تجاه النجف والعراق، وربما للحفاظ على الإرث التاريخي للحوزة والمرجعية، أو لكليهما.

أما العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيط العربي، فقد كانت حافلة بالتطورات والأحداث المهمة. فعلى الصعيد العراقي، تطرَّق التقرير إلى ملامح خريطة التحالفات الانتخابية الشيعية والسنّية والكردية المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2025م، حيث كان العنوان الرئيسي «الانقسام» بين التحالفات الطائفية والعرقية، وامتد إلى داخل المكونات العرقية والطائفية ذاتها. كذلك فسّر التقرير نتائج الانتخابات وحصص التحالفات، ودلالاتها من حيث ارتفاع مستوى المشاركة في التصويت، وتقدم العسكري على المدني بحصول الميليشيات التي شاركت في الانتخابات على نحو 60 مقعدًا وخروج غالبية التحالفات المدنية دون مقاعد، باستثناء تحالف البديل، والصراع بين المالكي والسوداني على رئاسة الحكومة على نحو يُعيد إلى الأذهان تكرار سيناريو انتخابات 2021م بين المالكي والصدر، بسبب عدم فوز تكتل كل منهما بأغلبية مريحة لتكوين التكتل الأكبر.

وحول سوريا، بعد مرور عام على سقوط نظام بشار الأسد، تبدو إيران في سوريا غير قادرة على الاعتماد على منطق الحليف التقليدي للدولة، فانتقلت من مرحلة السيطرة المباشرة إلى إدارة نفوذ مرن قائم على شبكات محلية وقوى ظل. هذا التحول يعكس إدراك طهران أن أدوات النفوذ السابقة لم تعُد فعّالة في بيئة سياسية وأمنية هشة، وأن استمرار حضورها يتطلب إستراتيجيات قابلة للتكيف مع السلطة الجديدة ومع الضغوط الإقليمية والدولية.

في الوقت نفسه، لم يعُد النفوذ الإيراني ملفًّا خارجيًّا بحتًا، بل تحوّل

إلى عبء داخلي يضغط على السلطات الإيرانية، خصوصًا في ظل احتجاجات ديسمبر 2025م التي ربطت في جزء منها ما بين الانخراط الإيراني في ساحات النفوذ الإقليمية وتدهور الوضع المعيشي الداخلي. وبذلك فإنّ إيران تواجه تحديًا مزدوجًا: المحافظة على قدرة المناورة في سوريا عبر الفوضى المضبوطة، مع الحدّ من التكاليف السياسية والاجتماعية داخليًّا.

أما اليمن، فقد شهدت الساحة اليمنية خلال شهرَي نوفمبر وديسمبر 2025م مرحلة مفصلية، أعادت تشكيل وهيكلة الحكومة الشرعية اليمنية بعد الانقلاب العسكري الذي أقدم علية المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا عندما سيطر بالقوة العسكرية على محافظتَي حضرموت وشبوة، إذ قوبلت هذه الخطوة غير المسؤولة من قِبل المجلس الانتقالي بموقف حاسم من قِبل المملكة العربية السعودية، أعاد سيطرة الحكومة اليمنية على جميع المناطق التي سيطر عليها المجلس الانتقالي، في عملية تُعتبر محطة تحوُّل أعادت تشكيل هيكلة التحالفات للمكونات السياسية اليمنية التابعة للحكومة الشرعية، وعزّزت تماسكها ووحّدت صفوفها بعد خروج دولة الإمارات من المشهد اليمني، لتتوحد بذلك الرؤية الإستراتيجية لمواجهة الخطر الحوثي الذي يراقب المشهد بحذر شديد.

على الصعيد الدولي، لا يزال الجمود يسيطر على علاقات إيران بالولايات المتحدة، في ظل تطلعات إدارة ترامب إلى حصد مكاسب إستراتيجية من إيران بعد التراجع الكبير الذي يشهده نفوذها الإقليمي، فضلًا عن الضغوط الداخلية التي يواجهها النظام، والقيود الضخمة التي تفرضها العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني. لكن يبدو أن النظام ما يزال يسعى لكسب الوقت، لهذا عاد ترامب للتلويح بالعودة إلى العمل العسكري لفرض مزيد من الضغط على النظام.

تطـــــورات الشـــــأن الداخلـــــي الإيرانـــــي

شـــهد الداخـــل الإيرانـــي خلال شـــهرَي نوفمبـــر وديسمبر 2025م عديدًا من الأحداث والتطورات في مختلف المجالات السياســية والعســكرية والأيديولوجية، التي سوف نناقشها في المحاور التالية:

- الأزمة الاقتصادية تُعيد زخم الاحتجاجات إلى الشارع الإيراني.
- إيران تُعيد ترتيب صفوفها وقدراتها العسكرية وسط قلق من عودة الحرب.
- مرجعية النجف وفتوى الرواتب الحكومية.

الأزمة الاقتصادية تعيد زخم الاحتجاجات إلى الشارع الإيراني

تشهد إيران منذ 28 ديسمبر 2025م جولة جديدة من الاحتجاجات الشعبية على خلفية الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد والتضخم المالي المتصاعد، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والانخفاض الحادّ في قيمة الريال الإيراني. بدأت هذه الاحتجاجات في العاصمة طهران بمطالب اقتصادية بقيادة أصحاب المتاجر وتجار الأسواق، لكن سرعان ما اتسعت رقعتها لتشمل جميع المحافظات الإيرانية البالغ عدد 31 محافظة، كما تحولت إلى احتجاجات ذات طابع سياسي، ردد خلالها المحتجون شعارات مناهضة للنظام الحاكم، والدعوة لتغيير النظام، لتصبح الأكبر في إيران منذ احتجاجات 2022م التي شهدتها المدن الإيرانية المختلفة بعد وفاة الشابة الكردية مهسا أميني إثر اعتقالها من قِبل ما يُعرف بـ«شرطة الأخلاق» بتهمة انتهاك قواعد اللباس المفروضة على النساء في إيران. نناقش هذه التطوّرات المتسارعة التي تشهدها إيران عبر ثلاثة محاور رئيسية، هي: دوافع ومطالب المحتجين، وتعاطي النظام مع الاحتجاجات، والتهديدات الأمريكية-الإسرائيلية وحساسية التوقيت بالنسبة إلى النظام الإيراني.

أولًا: دوافع ومطالب المحتجين

تعاني كل شرائح المجتمع من الارتفاع المستمر في معدلات الأسعار، وبخاصة أسعار المنتجات الغذائية البسيطة مثل الخبز الذي تجاوز ارتفاع أسعاره السنوي 70%، ناهيك بباقي أصناف الغذاء والمنتجات الضرورية من تعليم ودواء وإسكان. وعمومًا، انحدر الوضع الاقتصادي الإيراني منذ الضربات الإسرائيلية الأخيرة، ثم تعمقت الأزمات المالية والاقتصادية عقب إعادة فرض العقوبات الأممية والأوروبية في الربع الأخير من عام 2025م، مما اضطر الحكومة إلى اتباع سياسات

تقشفية وإلغاء دعم العملات الأجنبية وتقليص الإنفاق، وانعكس هذا الوضع على العملة المحلية التي شهدت تراجعًا حادًّا بداية من منتصف ديسمبر بعدما تجاوز سعر الدولار 143 ألف تومان للدولار الواحد، بزيادة كبيرة بلغت 20% مقارنة بشهر نوفمبر 2025م.

ودفع تردّي الأوضاع المعيشية نتيجة التضخم والغلاء وانهيار العملة بسبب العقوبات إلى خروج الإيرانيين للاحتجاج في 28 ديسمبر للمطالبة بإيجاد حلول عاجلة لمشكلاتهم، وقد كان البازار هو مركز انطلاق الاحتجاجات، حيث أغلق التجار في وسط طهران محالهم اعتراضًا على عدم قدرتهم على العمل في ظل تراجع قيمة التومان أمام الدولار نظرًا إلى انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي. ومع مرور الوقت خرجت الاحتجاجات من طبيعتها الاقتصادية لتتحول سريعًا إلى مطالب سياسية، وتوسعت رقعتها الجغرافية لتشمل أكثر من 186 مدينة في جميع المحافظات الإيرانية البالغة 31 محافظة، ردد خلالها المحتجون شعارات ضد النظام ورموزه مثل «الموت للدكتاتور» و«يسقط السيد علي» و«الموت لخامنئي» و«لا نريد الجمهورية الإسلامية لا نريدها» و«يجب أن يرحل الملالي».

ثانيًا: تعاطي النظام مع الاحتجاجات

على خلفية التهديدات والظروف الضاغطة التي تمرّ بها إيران، تبنّى النظام سياسة العنف فضلًا عن إستراتيجية جديدة تقوم على «الاحتواء المرن» في التعامل مع المحتجين، فقد منح المرشد علي خامنئي المواطنين أحقية الاحتجاج بالإقرار بالركود الاقتصادي وتدهور الأوضاع المعيشية، وهو الأمر نفسه الذي أكده الرئيس مسعود بزشكيان، بل ودعا للتفاوض مع المحتجين وأجرى بعض التغييرات، في مقدمتها تغيير محافظ البنك المركزي بتعيين عبد الناصر همتي محافظًا جديدًا خلفًا لمحمد رضا فرزين، الذي وعد باستعادة الاستقرار الاقتصادي للمجتمع.

أما الإجراءات الأمنية فتمثلت في الانتشار الواسع للشرطة وأجهزة مكافحة الشغب، وتفريق البعض الآخر عبر الغازات المسيلة للدموع وغيرها من الوسائل، ردًّا على عنف بعض المتظاهرين، وتشديد القيود على خدمة الإنترنت، وتحويل الدراسة عن بُعد في بعض الجامعات. وبلغت ذروة هذه الإجراءات إطلاق النار على المحتجين في بعض المناطق، لتشهد الأعداد ارتفاعًا ملحوظًا يُنذِر بتصاعد الاحتجاجات وخروجها عن السيطرة. ورغم أنه لا توجد أرقام دقيقة، فإنّ بعض الوكالات المعنية بحقوق الإنسان مثل «وكالة هرانا» تحدثت عن سقوط 544 قتيلًا (منهم 47 من قوى الأمن والشرطة، ومدَّع عامّ)[1]. أما منظمة حقوق الإنسان الإيرانية ومقرها النرويج فقد أعلنت عن

(1) اعتراضات ايران؛ شمار كشته شدگان به دست كم 544 نفر رسيد وبيش از 10 هزار نفر بازداشت شدند، (12 يناير 2026م)، تاريخ الاطلاع: 09 يناير 2026م. https://bit.ly/3LcxbBh

192 قتيلًا على الأقل[1]، علمًا بأن بعض التقديرات تحدَّث عن أكثر من ألفَي قتيل.

ثالثًا: التهديدات الأمريكية-الإسرائيلية وحساسية التوقيت بالنسبة إلى النظام الإيراني

انطلقت الجولة الراهنة من الاحتجاجات في توقيت بالغ الحساسية والخطورة بالنسبة إلى النظام الإيراني، حيث يتعرض لتهديدات متزايدة ومتصاعدة من قِبل الولايات المتحدة وإسرائيل، وسط ترقب من النظام من تلقي ضربات جديدة بعد تلك التي تلقاها في يونيو 2025م. وقد يشكل استمرار الاحتجاجات وتصاعد انتشارها وزيادة أعداد الضحايا فرصة مواتية لواشنطن وتل أبيب لتسريع توجيه ضربات إلى إيران، لا سيَّما بعد الوعيد والخطوط الحمراء التي رسمها ترامب على حسابه بشبكة التواصل الاجتماعي «تروث سوشيال»، وذلك بالقول: «إذا أطلقت إيران النار على المتظاهرين السلميين وقتلتهم بعنف، وهو ما اعتادته، فإنّ الولايات المتحدة ستتدخل لإنقاذهم». وهذه هي المرة الأولى التي تتوعد فيها الولايات المتحدة النظام الإيراني، ما من شأن ذلك أن يؤدي إلى استمرارية زخم الاحتجاجات، وهو ما قد يحفز الولايات المتحدة للتدخل تحت غطاء دعم المحتجين.

وفي إسرائيل، رغم أن رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو قد نصح وزراء حكومته بعدم التعليق على الاحتجاجات الإيرانية، ربما لتفويت الفرصة على النظام الإيراني في تبنّي سردية المؤامرة الخارجية، فإنّ الموساد نشر رسالة باللغة الفارسية أعلن فيها دعمه للمحتجين، كما حث رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق نفتالي بينت الإيرانيين على النزول إلى الشوارع.

الخلاصة:

تُشير مجريات الأحداث في إيران إلى أن الاحتجاجات التي بدأت في نهاية عام 2025م ولا تزال مستمرة قد تشهد تصاعدًا خلال الفترة المقبلة، لا سيَّما في ظل الحلول المؤقتة وغير المقنعة للمحتجين، التي وضعتها الحكومة.

لا يزال النظام الإيراني يتبنى إستراتيجية الاحتواء المرن نتيجة خصوصية الاحتجاجات الراهنة، وذلك لمنع تحوُّلها إلى مهدِّد، وتفويت الفرصة على الدعم الخارجي الذي تتسم به هذه الجولة من الاحتجاجات، لكنه قد يلجأ إلى إستراتيجية القوة المميتة في حال تحولت إلى خطر يهدد بقاء النظام الإيراني. وتكشف الأعداد المتزايدة من القتلى خلال الأسبوع الثاني من الاحتجاجات أن السلطات الأمنية الإيرانية قد بدأت بالفعل في استخدام هذه القوة.

وحتى إذا توقفت هذه الاحتجاجات، فإنّ عودتها تبقى أمرًا متوقعًا وبدرجة كبيرة خلال الفترة المقبلة، نظرًا إلى استمرار مسبباتها المتمثلة في رفض الإصلاحات، واستمرار العقوبات، واستمرار الأزمة النووية.

(1) انتشار ويدئوهای هولناک اجساد کشته شدگان درپزشک قانونی کهریزک، (1404/10/21هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 10 يناير 2026م. https://bit.ly/4pzWivC

إيران تعيد ترتيب صفوفها وقدراتها العسكرية وسط قلق من عودة الحرب

ألحقت حرب الأيام الاثني عشر ضررًا كبيرًا بالقيادة العسكرية الإيرانية وكشفت ضَعف قوّتها النارية، باستثناء منظوماتها الصاروخية ومخزونها اللذين بقيا دون مساس، كما فقدت إيران ثمانية قادة عسكريين يحملون رتبتَي لواء وفريق. وفي منتصف ديسمبر 2025م، أعادت طهران ترتيب القادة الذين خلفوهم –وغالبيتهم من قدامى حرب إيران والعراق– استعدادًا لموجة جديدة من التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، كما نفّذت طهران تزامنًا مع هذه الإجراءات مناورات عسكرية، استعرضت خلالها قدراتها الصاروخية، وسط تهديدات إيرانية بردٍّ قاسٍ في حال تعرُّضها لأي هجمات جديدة.

وسوف نناقش في هذا التقرير 3 ملفات، هي: التعيينات الجديدة في صفوف المؤسسة العسكرية، والمناورات العسكرية باستخدام الصواريخ والزوارق والمسيّرات، وتزايد التعاون العسكري الروسي–الإيراني.

أولًا: تعيينات جديدة في صفوف المؤسسة العسكرية

عيّن قائد الجيش الإيراني اللواء أمير حاتمي، العميد علي رضا صباحي فرد نائبًا له لشؤون الدفاع الجوي. وكان صباحي فرد يشغل منصب قائد مقر الدفاع الجوي خاتم الأنبياء وقائد قوة الدفاع الجوي للجيش، أما الآن فيتولى العميد علي رضا إلهامي منصب صباحي فرد، بعدما كان يقود الدفاع الجوي الإيراني خلال الحرب الإيرانية–الإسرائيلية[1]. وتجدر الإشارة إلى أن مقر الدفاع الجوي المشترك خاتم الأنبياء، المسؤول عن تنسيق الدفاع الجوي بين فروع القوات، مختلف عن المقر المركزي لخاتم الأنبياء، المسؤول عن تنسيق جميع القوات تحت هيئة الأركان العامة.

وكان اللواء حاتمي الذي شغل منصب وزير الدفاع بين 2013م و2021م قد عُيّن لقيادة الجيش الإيراني في 13 يونيو 2025م، بعد ترقية سلفه اللواء عبد الرحيم موسوي إلى منصب رئيس الأركان عقب اغتيال رئيس الأركان السابق اللواء محمد باقري، كما عُيّن العميد بهمن بهمراد قائدًا جديدًا للقوة الجوية للجيش خلفًا للعميد حميد واحدي الذي سيصبح مستشار حاتمي لشؤون الطيران. كما شملت التعيينات الجديدة اختيار العميد علي جهانشاهي، الذي كان نائبًا لرئيس التقييم في المقر المركزي لخاتم الأنبياء، قائدًا للقوات البرية للجيش، ونُقل العميد كيومرث حيدري إلى المقر المركزي لخاتم الأنبياء نائبًا للواء علي عبد اللهي من الحرس الثوري، الذي اختير لقيادة هذا المقر عقب مقتل قائده السابق اللواء غلام علي رشيد وخليفته اللواء علي شادماني خلال الهجمات الإسرائيلية. وتتميز الدفعة الأخيرة من القادة بالخبرة العملياتية الكبيرة وانخفاض الظهور الإعلامي.

(1) Adam Lucente, 'Iran appoints new air defense, air force chiefs in post-war shakeup,' Al-Monitor, Dec 17, 2025, bit.ly/4bo88pk [Last viewed Jan 01, 2026]

ثانيًا: مناورات عسكرية لإظهار القوة وتحدي العزلة

استعرضت إيران في الخامس من ديسمبر 2025م قدراتها العسكرية عبر مناورة كبرى في الخليج العربي، وكانت مناورة «اقتدار-99» ثاني تدريب تُجريه منذ حرب الأيام الاثني عشر، في إشارة إلى ثقتها المتزايدة بقدراتها الصاروخية. وخلال التدريبات أطلقت القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني صواريخ باليستية وأخرى من طراز «كروز» على أهداف افتراضية في محيط «الجزر الإماراتية المحتلة» (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، فضلًا عن جزيرة سيري من المنطقة الوسطى)، باستخدام مجموعة من الصواريخ الباليستية والمجنحة، بما فيها الصاروخ الباليستي «303» غير المعروف سابقًا. وشملت المناورة أيضًا أسرابَ مسيّرات، وهجمات زوارق سريعة، وأنظمة دفاع جوي قصيرة المدى مثل «نواب» و«مجيد» و«ميثاق»[1].

وبحسب مسؤولين إسرائيليين، فإنّ منشآت الصواريخ الإيرانية تعرضت لأضرار أقل مما كان يُعتقد، وقد أُعيد بناؤها بمساعدة حلفاء مثل كوريا الشمالية وروسيا والصين. وفي هذا السياق، يعزز تصور إيران لاستعادة إنتاج الصواريخ وتنامي مخزونها (الذي يُقدَّر بأكثر من 2000) ردعها دون برنامج نووي[2].

ومن جانبه انتقد مجلس التعاون الخليجي «المواقف التصعيدية» لإيران ومطالبها بالسيادة على أراضٍ وموارد متنازع عليها[3]. وردًّا على ذلك، استضافت إيران مناورة عسكرية مشتركة مع أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون ومراقبيها، بما في ذلك الصين وروسيا ودول شرق أوسطية، لإظهار القوة وتحدي العزلة.

ثالثًا: تزايد التعاون العسكري الروسي-الإيراني

أشارت وثائق روسية مسرّبة في سبتمبر إلى أن إيران ستتسلَّم 16 مقاتلة «سو-35» بين عامَي 2026م و2027[4]، وجدير بالقول أنَّ الطائرات مجهزة للتصدير، مع ملصقات باللغة الإنجليزية وقِطَع مصنَّعة حديثًا. وإذا تأكدت الصفقة فقد تعزز بشكل كبير القوة الجوية الإيرانية ونفوذها الإقليمي.

هذا ويشمل التعاون العسكري بين إيران وروسيا أنظمة حيوية مثل الرادارات والصواريخ، وقد يسمح تسليم مقاتلات «سو-35» لإيران بتحدي التفوق الجوي الإسرائيلي. وفي 28 ديسمبر 2025م أطلقت إيران ثلاثة أقمار صناعية للاستطلاع

(1) ['Iran holds drills in Gulf, firing ballistic, cruise missiles at simulated targets,' Reuters, Dec 05, 2025, https://www.iranintl.com/en/202512289252https://bit.ly/4qNAzSi[Last viewed Jan 01, 2026]

(2) Iran developing unconventional warheads for ballistic missiles, sources say,' Iran International, Dec 29, 2025, https://bit.ly/44ZEItL [Last viewed Jan 01, 2026]

(3) 'From the Disputed Islands to the Dorra Gas Field: Why the Gulf Is Pressuring Tehran at This Moment,' Al-Eestiklal, December 13, 2025, https://bit.ly/3N8KfYW [Last viewed Jan 01, 2026]

(4) Joseph Place, 'Russia Is Building Su-35 Fighter Jets for Iran—Secret Files Reveal the Numbers and Delivery Timeline,' United24 Media, Nov 28, 2025, https://bit.ly/3NB2yG8 [Last viewed Jan 01, 2026]

والمراقبة من روسيا[1].

ومع تطوُّر ديناميات الأمن الإقليمي، يصبح من الضروري متابعة التطوُّرات العسكرية الإيرانية وتداعياتها على الشرق الأوسط الأوسع. وقد ظهرت مؤخرًا تقارير تُفيد بأنَّ رحلات شحن عسكرية من بيلاروسيا وروسيا يُزعَم أنها نقلت بطاريات دفاع جوي إلى إيران، لكن حتى الآن لا توجد تأكيدات بشأن طبيعة الشحنات المنقولة.

الخلاصة:

تعمل إيران وسط تجدد الاحتجاجات الشعبية وتكرار التهديدات من إسرائيل والولايات المتحدة على إعادة هيكلة قيادتها العسكرية، استعدادًا لأي تطوّرات جديدة قد تشهدها خلال المرحلة المقبلة، حيث تتوقع طهران مع بقاء برنامجها النووي بعيدًا عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية هجومًا وشيكًا على مواقعها العسكرية، وكذلك على قيادتها. ويبدو أن المناورات التي أجرتها إيران والتسريبات التي تحدثت عن قرب تسلُّم إيران عددًا من طائرات «سو-35» الروسية، هي محاولات إيرانية لتعزيز قدراتها التسليحية، خصوصًا الدفاعية، وإرسالها رسائل رادعة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، للتحذير من مغبَّة جرِّها إلى حرب جديدة.

مرجعيّة النجف وفتوى الرواتب الحكومية

لم يَعُدِ النظام الإيراني يواجه تراجعًا في نفوذه السياسي والعسكري، تحت وطأة الهجمات الأمريكية والإسرائيلية والضغوط الاقتصادية والسياسية المتواصلة، بل بات نفوذه الديني أيضًا تحت التهديد، بما في ذلك هيمنة ولاية الفقيه على المشهد الديني الشيعي. هنا جاءت فتوى المرجع الأعلى آية الله السيستاني، التي تُشير في مقصدها إلى محاولة للتمايز وإعادة التموضع، وهي فتوى لا يمكن قراءتها بعيدًا عن السياق الراهن في العراق والإقليم، وهي دالّة أيضًا على ما تشعر به الجماعة الشيعية إزاء سياسات طهران، التي تسببت في قلاقل كثيرة للشيعة غير المرتبطين بولاية الفقيه، وهو ما نُبيِّنُه في هذا الملف من التقرير عبر مناقشة ملفَّين، هما: مقصد الفتوى وأهدافها، وجدلية الاستقلال والاستتباع.

أولًا: مقصد الفتوى وأهدافها

وردَ سؤال صريح إلى المرجع آية الله السيستاني حول حُكم الصلاة خَلْفَ الأئمة المدعومين بالرواتب الحكومية، فجاءت إجابته بما فُهِمَ منها أنه ينتقد قم لصالح النجف، قائلًا: «ننصح المؤمنين ألّا يُصَلُّوا خَلْفَ من يتقاضى راتبًا حكوميًّا، وليس هذا للقدح فيه والطعن في عدالته، ولكن لتبقى هذه المواقع ومواقف أصحابها بمنأى تامّ عن أي تدخُّل حكوميّ محتمل، ولو في

(1) Tariq Malik, 'Iran says it launched 3 satellites to space on Russian rocket: report,' Space, Dec 29, 2026, https://bit.ly/4suV7Ar [Last viewed Jan 01, 2026]

مستقبل الأيام»[1]. ولا شك أن هذه الفتوى لها أهداف دينية وأخرى سياسية. أما الأهداف الدينية للفتوى، فرغم ما قيل من أنّ الفتوى قديمة في محاولة لنفي آثارها، فإنّ مجرد ظهورها أثار عاصفة من الجدل حولها، وقد يكون ذلك متعمَّدًا من قِبل الفاعلين في النجف، للضغط على الجانب الإيراني الذي يتدخل في شؤون الحوزة، مما أثَّر في استقلالها واستلب إرثها التاريخي من وجود مساحة بينها وبين السلطة وعدم مشاركتها في السياسة. كذلك تنظر النجف بعين الريبة إلى سياسة طهران تجاه الحوزة الدينية، وهو ما تعتبره تحولًا جوهريًّا، وهو استلاب جزء من العقيدة الشيعية نفسها، المتعلقة بالانتظار، أي انتظار المعصوم، حتى يقيم الحكومة العادلة، فاستُلِبَ ذلك لصالح الوليّ الفقيه، ومِن ثَمّ جرى التعدي على صلاحيات «الإمام الغائب»، وهذا كان سببًا رئيسًا للخلاف بين المرجع الخوئي والخميني، الذي لا يزال مستمرًّا في عهد خامنئي-السيستاني.

وهنا يُطرَح سؤال جوهري متعلق بتلك الفتوى: هل أراد السيستاني فقط أن يُشير إلى الفارق بين النجف وقم في مسألة الاستقلال المالي، وبالتالي لا تأخذ الفتوى أبعادًا سياسية وتنحصر فقط في منطقة العبادات حيث الصلاة وفِقْه المساجد؟ أم أنّ مرجعية النجف قلقة حقًّا من محاولات إيران المتكررة للهيمنة على النجف، وبالتالي سعت إلى كبح هذه الهيمنة عبر تذكير الناس بمسألة تدخُّل السلطة في طهران في عمل المؤسسة الدينية والحوزة في قم واستتباعها بالرواتب الحكومية، بخلاف النجف التي تتحدث دائمًا عن استقلالها؟ أم أن الحوزة ارتأت ذلك العزوف عنها من قِبل الناس وتقلُّص حواضن التقليد، بسبب انغماس رجال الدين في السياسة وأفول النموذج الإيراني في الإقليم بعد الضربات التي تعرَّض لها، فأرادت النجف النأي بنفسها عن سياسة طهران؟ هذا بالإضافة إلى تقلُّص الدين والروحانيات في حياة الناس عمومًا في زمن الحداثة والعولمة وتكنولوجيا الذكاء الصناعي، وبالتالي تكافح النجف من أجل إبقاء موضع لها في الصيرورات الحديثة؟

في المقابل، يبدو أن طهران تستشعر خطر الاتجاه الاستقلالي الذي تشهره النجف في وجهها، وبالتالي تفرض إيران أمرًا واقعًا على الأرض بعيدًا عن التنظير الفلسفي أو الأصولي أو حتى التاريخي، فتفرض أمرًا واقعًا في قلب الحواضر الشيعية في النجف وقم ومشهد وسامراء. لكن فرض الأمر الواقع لا يكفي لإحداث شرعية حوزوية، فلجأت طهران إلى مفردات من قَبيل «محاربة الاستكبار» و«مجابهة الغرب» و«الإسلام المحمدي الأصيل»، ونحو ذلك من مفردات تُعيد من خلالها شرعيتها في قلب الجماعة الشيعية وتُخفي بها مسألة الاستقلال المفقود. لكن في الوقت نفسه يبقى القلق الإيراني قائمًا، إذ ثمة انتظاريون تابعون للنجف أو مؤيدون لها، في قلب قم ومشهد وطهران وإقليم فارس، وهؤلاء

(1) وكالة أنباء الحوزة، ما حُكم آية الله العظمى السيستاني حول الاقتداء بأئمة يتقاضون رواتب حكومية؟، (الأحد 30 نوفمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2025م. https://bit.ly/4bjlcMB

يُحمّلون سياسة طهران في تسييس المذهب وعقدنة ولاية الفقيه السبب الرئيس فيما آلت إليه الأمور الشيعية-الشيعية، وتلك الضربة التي تعرَّض لها الشيعة في الإقليم. وتخشى طهران أن تكون فتوى السيستاني موجهة إلى هؤلاء أو على الأقل تمنحهم شرعية وتزيد حضورهم في قم.

أمر أخير متعلق بالداخل النجفي نفسه، فربما أرادت النجف تحصين داخلها وتوجيه رسالتها إلى الفاعلين من داخل النجف، وإلى الجمهور الشيعي النجفي خصوصًا والعراقي والعربي عمومًا، بأن النجف هي الأم والأصل وهي التي لا تزال تحفظ استقلالها وجوهرها، بخلاف طهران التي تستتبع مراجعها وحوزتها وتموِّل رجال دين لاختراق النجف نفسها، فكأن المرجعية هنا تُحصِّن الداخل نفسه، لا سيَّما بعد صعود الفصائل الموالية لطهران في الانتخابات الأخيرة.

ثانيًا: جدلية الاستقلال والاستتباع

تخشى النجف من مصير مشابه لمصير قم حين استُتبعت من قِبل النظام الإيراني، وباتت أداة من أدواته، وبالتالي تسعى النجف إلى التذكير المستمرّ بمسألة الاستقلال باعتبار أنه الهوية الرئيسة للحوزة ومَراجع الدين، ولذا تحتفظ النجف بسمعة طيبة حتى داخل قم وإيران، فقد أكد محمد علي إيازي، عضو مجمع المحققين والمدرسين في الحوزة العلمية بمدينة قم، أنّ فتوى السيستاني تأتي في سياق تاريخي من القلق على استقلالية رجال الدين والحوزة العلمية. وأشار إيازي إلى أنّ بعض الأئمة قد لا يتقاضى راتبًا ثابتًا من الدولة أو يحصل على هدايا سنوية، لكنّ تعيينه أو اعتماده من قِبَل لجنة صلاة الجمعة يجعله عمليًّا مندرجًا ضمن منظومة رسمية، ويحدّ من استقلاليته وتأثيره، خصوصًا خلال فترات الانتخابات التي تستغلّ فيها الحكومة منابر المساجد لأغراض دعائية وسياسية. وأوضح إيازي العلاقة بين تدخُّل الدولة وتأثيره في المساجد، فالظاهرة ليست جديدة، فـ«في زمن الخميني، كان بعض الأئمة ينتقد تدخّلات مؤسّسات مثل البسيج، التي كانت تمنح توجيهات عسكرية وتؤثّر في النشاط الديني، ما أضرّ بعلاقة الناس بالمساجد»[1]. ثم بيَّن مكانة السيستاني لدى الشيعة في إيران، فهو «أحدُ المراجع العظام بالنسبة إلى الإيرانيين، ويحظى باحترام واسع سواء مِن مقلّديه أو من غيرهم، وهذا يمنحه قدرةً خاصةً على التأثير في روحانية المجتمع». وفي محاولة لربط فتوى السيستاني بنداءات غيره من المراجع الإيرانيين أنفسهم ممن انتقدوا استتباع الحوزة في عهد الخميني، لفت إيازي إلى أنّ مَراجعَ كبارًا سابقين، مثل المرجع الراحل حسين علي منتظري والمرجع الراحل السيد محمد رضا كلبايكاني، سبق أن حذّروا من سيطرة الدولة على المؤسسة الدينية، وتنميط دور الحوزة بما ينسجم مع أجندة السلطة، محذّرين من أن يؤدي

(1) بغداد اليوم، قُم تضطرب وإيران تهتز بفتوى مفاجئة من السيستاني.. ماذا قال المرجع الأعلى؟، (10 ديسمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع 30 ديسمبر 2025م). https://bit.ly/45vZDEX

ذلك إلى تآكل استقلال الحوزة وثقة الناس بها، مما انعكس بطبيعة الحال على كثافة المصلّين في المساجد، فانصرف أكثر الناس عنها باعتبارها أداة حكومية.

إذًا فالنجف حاضرة في قم، ويبدو أن صعود الولائيين في الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة، وحضورهم في بغداد حَمَل النجف على الضغط على طهران في قم نفسها. ويبقى النزاع بين الجانبين ما بقي الولي الفقيه مؤمنًا بولايته العابرة للحدود.

الخلاصة:

في لحظة تتعرض فيها إيران لضغوط قصوى من الغرب، وتتعرض فيها الأذرع الإيرانية في المنقطة لضربات أمريكية وإسرائيلية موجعة، سعت النجف، ربما في هذا التوقيت بالذات، إلى محاولة الضغط على طهران بتلك الفتوى، لا سيَّما مع صعود الميليشيات التابعة لإيران في الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة، وبالتالي أرادت النجف كبح النفوذ الإيراني والضغط على إيران في قلب قم نفسها، أي خارج الحدود العراقية، وهنا قد يستشعر الإيرانيون الخطر، لا سيَّما بعد ازدياد دوائر الاحتجاجات في قلب العاصمة طهران آخر ديسمبر 2025م، مع ما للبازار من دور كبير في قلب الاحتجاجات. والبازار تاريخيًّا داعم للحوزة، وكان مصدر الدخل الرئيس لها قبل استتباعها وتأميمها من قبل النظام بعد الثورة، وبالتالي فإن فتوى السيستاني بسياقها كله تسهم في الضغط على الإيرانيين، في محاولة لتخفيف دعمهم للميليشيات المسلحة في العراق، والقبول بالاندراج تحت مؤسسات الدولة، وكبح التدخّل في النجف وشؤونها.

التفاعلات الإيرانية العربية

التفاعلات الإيرانية مع بعض دول العالم العربي شهدت سلسلة من التطورات خلال شهرَي نوفمبر وديسمبر 2025م. في العراق شهدنا تنظيم الانتخابات البرلمانية في 11 نوفمبر، لكن الانقسام بين التحالفات الفائزة في تلك الانتخابات حال دون تشكيل الحكومة الجديدة. وفي سوريا، وبعد عام من سقوط نظام بشار الأسد، شرعت إيران في إعادة صياغة حضورها الميداني في سوريا بالانتقال إلى نمط أقل ظهورًا يعتمد على فصائل محلية مرتبط بالنظام السابق. أما اليمن، فقد شهد خلال شهرَي نوفمبر وديسمبر مرحلة مفصلية اتسمت بعدم الاستقرار السياسي بعد سيطرة المجلس الانتقالي على محافظتَي حضرموت والمهرة، لكن قوات التحالف العربي قابلت هذه التطورات بردّ حاسم. أما الميليشيات الحوثية التي كانت ترفع سقف الخطاب التصعيدي ضد السعودية في شهر نوفمبر فقد اختارت تكتيك التهدئة المحسوبة ومراقبة المشهد خلال شهر ديسمبر. وسوف نرصد التفاعلات الإيرانية–العربية من خلال المحاور الثلاثة التالية:

- **نتائج الانتخابات العراقية 2025م وأزمة تشكيل الحكومة الجديدة.**
- **عام على سقوط الأسد.. إيران وسوريا بين النفوذ الميداني والضغط الداخلي.**
- **تطورات متسارعة تُعيد رسم المشهد في اليمن.**

نتائج الانتخابات العراقية 2025م.. وأزمة تشكيل الحكومة الجديدة

بينما تشهد منطقة الشرق الأوسط صراعاتٌ وتحولاتٌ جيوسياسية معقَّدة ليست في صالح إيران ولا محورها الذي طالما عوَّلت عليه في تنفيذ إستراتيجيتها التوسعية، يشهد العراق أزمة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة في ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية السادسة التي أُجريت بتاريخ 11 نوفمبر 2025م. يستعرض هذا التقرير أولًا؛ ملامح خريطة التحالفات الانتخابية، وثانيًا؛ نتائج الانتخابات وحصص التحالفات، وثالثًا؛ دلالات النتائج الانتخابية البرلمانية.

أولًا: ملامح خريطة التحالفات الانتخابية

تكشف القراءة الدقيقة لخريطة التحالفات الانتخابية، عن ملمح إستراتيجي عنوانه **«الانقسام»** بين التحالفات الطائفية والعِرقية كما كان الحال في انتخابات 2018م و2021م. ويمتد الانقسام إلى داخل المكونات العِرقية والطائفية ذاتها، حيث انقسمت التحالفات الشيعية إلى عدة تحالفاتٍ[1] ينضوي تحت مظلتها عشرات التحالفات الصغيرة، كما انقسمت السُنِّية إلى 4 تحالفاتٍ كبرى[2] ينضوي تحتها أيضًا العديد من التحالفات الصغيرة، وأما الكردية فقد انقسمت إلى 3 تحالفات[3]. وفيما يلي أبرز الملامح الفرعية لخريطة التحالفات:

1. تعدُّد الرؤوس داخل الكتلة الموالية لإيران: مقارنةً بانتخابات 2021م، والتي انقسمت فيها التحالفات الشيعية إلى معسكرين، معسكرٌ طائفي ممثلٌ في «الإطار التنسيقي»، ومؤيدٌ لدولة الميليشيات بقيادة نوري المالكي، ومعسكرٌ مؤيدٌ للدولة الوطنية بقيادة مقتدى الصدر، فإنَّ انتخابات 2025م، تُعد أول انتخاباتٍ تشهد معركةً سياسيةً طاحنةً داخل المعسكر الطائفي ذاته، وانقسامه إلى معسكرين، الأول يؤيد الولاية الثانية للسوداني، والثاني يؤيد الولاية الثالثة للمالكي، وذلك نتيجة ضعف الهندسة الإيرانية للتحالفات الشيعية-غياب دورٍ مماثلٍ لدور قاسم سليماني في تحقيق التناغم- ما عقَّد مهمة اختيار رئيس الحكومة الجديد.

2. صراعٌ شيعي لترسيخ المكانة في مرحلة ما بعد 2025م: نتيجةً لغياب الصدر عن المشهد، تصارعت التحالفات الشيعية ليس على حصد المقاعد كما كان خلال الدورتين الرابعة والخامسة فحسب، وإنما على التموضع ضمن الرؤوس الشيعية المتحكمة في المشهد، وعلى وترسيخ المكانة كمصدر القرار خلال مرحلة ما بعد 2025م.

---

(1) «الإعمار والتنمية» بقيادة السوداني، «دولة القانون» بقيادة نوري المالكي، «قوى الدولة الوطنية» بقيادة عمار الحكيم، قائمة «صادقون» بقيادة قيس الخزعلي، «منظمة بدر» بقيادة هادي العامري، «حركة حقوق» بقيادة حسين مؤنس، «تحالف خدمات» بقيادة شبل الزيدي، «الأساس العراقي» بقيادة محسن المندلاوي، «أبشر يا عراق» بقيادة همام الحمودي، «تحالف تصميم» بقيادة أسعد العيداني، «تحالف البديل» بقيادة عدنان الزرفي.

(2) «حزب حركة تقدم» بقيادة محمد الحلبوسي، «تحالف السيادة» بقيادة خميس الخنجر، «تحالف حسم الوطني» بقيادة ثابت العباسي، «الجماهير الوطنية» بقيادة أحمد الجبوري.

(3) «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بقيادة مسعود البارزاني، «الاتحاد الوطني الكردستاني» بقيادة بافل طالباني، «حركة الجيل الجديد» بقيادة ساشوار عبد الواحد.

3. مشاركة الأجنحة العسكرية بشكلٍ منفرد: لأول مرة منذ عقدين من الزمان تشارك التحالفات التابعة للميليشيات المسلحة: «العصائب» و«منظمة بدر» و«كتائب حزب الله» و«كتائب الإمام علي»، بتحالفاتٍ منفردة، بعدما كانت تشارك تحت مظلة التحالفات الكبرى، ما يعكس انقسامًا كبيرًا داخل الميليشيات والتحالفات معًا، ورغبة من قادة الميليشيات في التموضع كرؤوسٍ مستقلة بما يمكنها من ممارسة دورٍ بارزٍ خلال المرحلة المقبلة، لا سيما في ضوء تراجع دور الراعي الإيراني، وحرص الميليشيات على الحفاظ على مصالحها الخاصة.

ثانيًا: نتائج الانتخابات وحصص التحالفات

المركز الأول: حصده «الإعمار والتنمية» بحصوله على 46 مقعدًا من إجمالي 329 مقعدًا، ويرجع ذلك لكسبه ثقة الكتلة الصامتة، وبذله جهودًا جبارة للحد من وطأة الأزمات الخدمية، وامتلاكه خطابًا عقلانيًّا واقعيًّا ينزع نحو تحقيق مصالح الدولة، ويُحظى بقبولٍ ودعمٍ داخلي متنوع من رموزٍ عسكرية مؤثرة مثل الفياض والعامري وقيس الخزعلي، ومن رموزٍ سياسية مثل الحكيم والعبادي، ومن رموزٍ محسوبة على الليبراليين مثل إياد علاوي، ومن شخصياتٍ وزاريةٍ وبرلمانيةٍ مثل وزير العمل أحمد الأسدي، ووزيرة الاتصالات هيام الياسري. ما يؤهله للحصول على ولايةٍ ثانيةٍ ولكن لا يزال المالكي يعقِّد مسألة حصوله على الولاية الثانية.

المركز الثاني: حصده حزب «تقدم» بحصوله على 33 مقعدًا، لكون الحلبوسي يُصنَّف على أنَّه شخصية سنية توافقية تتبنى خطابًا مؤسساتيًّا معتدلًا، ونهجًا متوازنًا أبرزه كزعيمٍ سياسي مدني مقبول، نسبيًّا، من الجميع، ويُحظى بشعبيةٍ سنيةٍ واسعة في المحافظات السنية وغير السنية.

المركز الثالث: كان من نصيب دولة القانون بحصولها على 28 مقعدًا، حيث يتمتع المالكي بنفوذٍ وشعبيةٍ في المحافظات الجنوبية اكتسبها من انتمائه لجيل الصقور، ويمتلك شبكة نفوذٍ وعلاقاتٍ واسعةٍ داخل أجهزة الدولة، ويهيمن على السلاح المنفلت القادر على خلط الأوراق وتفجير الساحة، ومدعوم من 4 وزراء حاليين: وزير النفط حيان عبد الغني، ووزير الكهرباء زياد علي فاضل، ووزير الشباب والرياضة أحمد المبرقع، ووزير الزراعة عباس العلياوي، فضلًا عن عشرات النواب الحاليين والسابقين.

المركز الرابع: حصدته كتلة «الصادقون» بحصولها على 27 مقعدًا، وبذلك كسبت 12 مقعدًا إضافيًّا مقارنةً بانتخابات 2021م، و17 مقعدًا مقارنةً بانتخابات 2018م، و26 مقعدًا مقارنةً بانتخابات 2014م. وهذا يعكس منحنىً صاعدًا في كسبها المزيد من المقاعد كل دورةٍ انتخابية، بقفزاتٍ مرتفعة. ويعود ذلك لامتلاك «العصائب»، التي نشأت نشأةً محليةً مقارنةً ببقية الميليشيات، مواقع متميزة في «الحشد الشعبي» تسمح لها بالتأثير على إرادة الناخبين وذويهم، وتصويت المنتسبين لـ«الحشد الشعبي»، كما أنَّ الخزعلي لديه ميولٌ سياسيةٌ ويؤمن بالعملية السياسية للوصول للسلطة مقارنةً ببقية قادة

الميليشيات التي تعلي من شأن العسكرة، ويحافظ على قدرٍ من الاستقلالية عن إيران في قراراته، ويُحظى بعلاقاتٍ جيدةٍ مع الحكومة.

المركز الخامس: كان من نصيب «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بحصوله على 26 مقعدًا، ما يؤشر على تأثير حالة الاحتقان الشعبي الكردي المتنامية في أربيل ودهوك على حظوظه الانتخابية بسبب ضعف الأداء الاقتصادي والخدمي لحكومة مسرور برزاني التابعة للحزب.

المراكز الباقية: حصد «تحالف قوى الدولة الوطنية» و«منظمة بدر» المركز السادس بحصول كل منهما بشكلٍ متساوٍ على 18 مقعدًا. وبذلك تنضم «منظمة بدر» إلى قائمة الميليشيات التي حصدت مقاعد في الانتخابات، مثل «العصائب» التي حصدت 27 مقعدًا، و«كتائب الإمام علي» 9 مقاعد، و«كتائب حزب الله العراقي» 6 مقاعد. ومع انضمامها للمالكي ازداد تأثيرها في تعقيد تشكيل الحكومة الجديدة لأنها تساهم في امتلاك المالكي الثلث المعطل: 110 مقعدً، وبالتالي عمليًا تمكن المالكي من عرقلة تشكيل الحكومة.

المراكز الخاسرة: التحالفات المدنية يتقدمها «تحالف البديل» بقيادة عدنان الزرفي، رغم تمتعه بثقلٍ وقبولٍ في المعادلة العراقية، لكن على ما يبدو ضعف انتشاره في المناطق العشائرية والريفية وعدم حضوره الوازن في المناطق الحضرية مقارنةً بحضور التحالفات التقليدية الذي كان له التأثير الأكبر على حظوظه.

ثالثًا: دلالات النتائج الانتخابية البرلمانية

1. ارتفاع مستوى التصويت: شكَّلت نسبة المشاركة 56,11% [1] مقارنةً بـ 43% في 2021م، مفاجأةً من العيار الثقيل، وقد يعود ذلك لتمكن حكومة السوداني من تحقيق إنجازاتٍ مرضيةٍ دفعت الأغلبية الصامتة للتصويت. كذلك راهنت غالبية التحالفات على تغيير الوجوه بوجوهٍ جديدة مقبولة شعبيًا، ما لعب دورًا في عملية الحشد والتعبئة. كذلك غيَّرت التحالفات من أولوية التحشيد بالانتماء الطائفي إلى أولوية التحشيد بالمال السياسي (شراء الأصوات)، لذلك انقسم المرشحون إلى ماسي وذهبي وفضي حسب السعر المدفوع في شراء الصوت، وقد وصل سعر شراء الصوت مبالغ خيالية تصل لـ 700 ألف دينار (تعادل 500 دولار) [2] حسب نوع المرشح.

2. الطابع العسكري تقدم على المدني: حصول الميليشيات التي شاركت في الانتخابات على نحو 60 مقعدًا وخروج غالبية التحالفات المدنية بدون مقعد باستثناء البديل الذي حصل على 4 مقاعد، يعني تعزيز الميليشيات حضورها داخل البرلمان الجديد، ما من شأنه إمكانية تمرير المزيد من القوانين المذهبية، وتمرير

(1) بغداد اليوم، المفوضية تكشف عن موعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية-عاجل، (12 نوفمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 31 ديسمبر 2025م، https://urli.info/1jfIu

(2) السومرية، تقرير، شراء الأصوات الانتخابية بمبالغ خيالية يواجه وعي الناخبين وإجراءات رادعة، (13 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 31 ديسمبر 2025م، https://urli.info/1errB

مشروع تعديل قانون «الحشد الشعبي» المعطل، وتعقيد مهمة المطلب الأمريكي المتمثل في ملف حصر السلاح بيد الدولة.

3. إعادة تكرار سيناريو انتخابات 2021م: يتكرر سيناريو المالكي- الصدر بين (المالكي والسوداني) بسبب عدم فوز أحدهما بأغلبيةٍ مريحةٍ لتكوين التكتل الأكبر، لكن ستشهد المرحلة المقبلة تأثيرًا أمريكيًّا لافتًا مقارنةً بالسنوات السابقة في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، لاعتباراتٍ تتعلق بالرغبة في تعديل موازين القوى الداخلية في العراق في ضوء التطورات الإقليمية التي تعرضت فيها إيران لضرباتٍ أنهكتها وجعلتها منكفئة، حيث تفيد التصريحات والتقارير الأمريكية أنَّ إدارة ترامب تسعى لضبط المرحلة المقبلة في العراق بطرقٍ سياسيةٍ وعسكرية ربما تطال قيادات ميليشياوية، لا سيما أنَّ غالبية الساحات تم إضعافها لصالح معادلةٍ إقليميةٍ جديدة باستثناء العراق.

الخلاصة

تفيد المعطيات السابقة بتقارب عدد المقاعد بين جناحي السوداني والمالكي، ما يفسر تعقيد عملية تشكيل الحكومة الجديدة حتى نهاية ديسمبر 2025م. فكما يمكن لجناح السوداني تشكيل الحكومة، يمكن أيضًا لجناح المالكي أن يشكلها، لأنَّ فوز السوداني بالمركز الأول ليس ضمانة ولا صمام أمان لتشكيل الحكومة لا سيما بعد تشكيل «الإطار التنسيقي» التكتل الأكبر لتعطيل تشكيله للحكومة، وهو نفس السيناريو الذي اتبعه الإطار بعد انتخابات 2021م، تجاه الصدر. فالصدر خلال انتخابات 2021م، حصد 73 مقعدًا، أي أكثر من المقاعد التي حصدها السوداني في الانتخابات الأخيرة والتي بلغت 46 مقعدًا، ورغم ذلك، لم يستطع تشكيل الحكومة عندما استخدم الإطار الثلث المعطل، ويمكن تكرار هذا السيناريو ضد السوداني. فالتقارب بين القوى الفائزة لا يسمح لأي طرفٍ بتشكيل الحكومة بدون التوافق، لا سيما في ظل توقيتٍ تتمسك فيه الإدارة الأمريكية بضرورة رسم ملامح معادلةٍ عراقيةٍ جديدةٍ خاليةٍ من السلاح المنفلت، ما من شأنه تعقيد مهمة تشكيل الحكومة وإطالة أمدها. أما في حال مارست الإدارة الأمريكية ضغوطًا على دولة الميليشيات بأذرعها المختلفة، فإنَّ ذلك قد يؤدي إلى الإسراع في تشكيلها سواء من السوادني أو أي مرشحٍ توافقي ترتضيه الولايات المتحدة. لكن مركزية العراق في الإستراتيجية الإيرانية لاعتباراتٍ لا تخفى على أحد، تفسر صلابة الموقف الإيراني في عدم ترك الساحة العراقية خاصةً بعد خسائرها الإقليمية، حيث يختلف العراق بالنسبة لإيران عن بقية الساحات بحكم الجوار الجغرافي. كذلك تدرك إيران أنَّ تشكيل حكومة عراقية جديدة غير موالية ستعزز من ضعفها الإقليمي، خاصةً في حال أصرت الحكومة الجديدة على حصر السلاح بيد الدولة. لكن التحديات التي تواجهها إيران والخشية من تداعياتها على مستقبل هذا البلد، قد تدفع النظام للقبول بأقل الخسائر في الساحة العراقية عبر تقديم تنازلاتٍ في ملفي تشكيل الحكومة العراقية الجديدة و«الحشد

الشعبي» والسلاح المنفلت بمقدار جدية الضغط الأمريكي.

عام على سقوط الأسد.. إيران وسوريا بين النفوذ الميداني والضغط الداخلي

مع مرور عام على سقوط نظام بشّار الأسد، لم يعُد الوجود الإيراني في سوريا محكومًا بمنطق «الحليف-الدولة»، بل دخَلَ مرحلة إعادة تموضُع قسري في بيئة سياسية وأمنية شديدة الهشاشة.

وخلال شهري نوفمبر وديسمبر 2025م، عكست السلوكيات الإعلامية والسياسية الإيرانية إدراكًا متزايدًا بأنَّ سقوط نظام الأسد لم يكُن مجرَّد خسارة شخصية أو رمزية، بل شكَّل نقطة كسْر في منظومة النفوذ التقليدية، التي بنتها طهران داخل الدولة السورية على مدى أكثر من عقْد.

في هذا السياق، لم تعُد العلاقة مع سوريا تُدار باعتبارها امتدادًا إستراتيجيًّا مستقرًّا، وإنَّما كساحة مفتوحة لاختبار قُدرة إيران على التكيُّف مع سُلطة جديدة مغايرة للسُلطة السابقة، ومع بيئة إقليمية تتّسِم بتكثيف الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وتراجُع هامش الحركة أمام أدوات النفوذ الصلبة.

في هذا التقرير، نناقش ثلاثة محاور؛ الأول: قراءة الصحافة الإيرانية للمشهد السوري بعد عام من سقوط الأسد، الثاني: من النفوذ المباشر إلى إدارة الفوضى المضبوطة داخل الجغرافيا السورية، والثالث: الارتداد الداخلي.. سوريا كعبء سياسي داخل إيران.

أولًا: قراءة الصحافة الإيرانية للمشهد السوري بعد عام من سقوط الأسد

مع مرور عام على سقوط نظام بشّار الأسد، اتّفقت التغطية الإعلامية الإيرانية على توصيف «سوريا ما بعد الأسد»، بوصفها «دولة غير مكتملة السيادة، تعاني من هشاشة مؤسسية وانقسامات اجتماعية لم تُحَلّ بعد». اللافت في هذه القراءة أنَّها لم تكتفِ بتوصيف الأزمة السورية، بل حملت في طيّاتها مراجعة ضمنية للسياسات الإيرانية السابقة[1]، إذ عكست إدراكًا بأنَّ الأدوات، التي نجحت في ظل نظام مركزي سُلطوي لم تعُد صالحة، في ظل سُلطة جديدة تسعى لإدارة متوازنة في علاقاتها الخارجية. كما برَزَ إجماعٌ نسبي على أنَّ استمرار النفوذ الإيراني بات مشروطًا بإعادة تعريف أدواته، لا بتوسيعه. فالإعلام الإيراني هُنا لم يكُن مجرَّد ناقل للوضع السوري، بل أداة لتكييف الرأي العام الإيراني مع فكرة أنَّ سوريا لم تعُد ساحة نفوذ مضمونة، بل مساحة تنازُع مفتوحة على قُوى إقليمية ودولية متعدِّدة.

في هذا الإطار، جاءت تقارير شهر ديسمبر 2025م التي تحدَّثت عن محاولات إيرانية لإعادة تفعيل فلول «الفرقة الرابعة»[2] تحت إشراف قيادات سابقة

(1) عبد الرحمن فتح الهى، سهم ايران از شام پسااسد، شبكه شرق، (19 آذر 1404هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 يناير 2026م. https://bit.ly/4jsmuXE

(2) تليفزيون سوريا، مشاغلة إقليمية عبر سوريا.. إيران تحشد فلول الفرقة الرابعة لإرباك المشهد الأمني، (29 ديسمبر 2025م) تاريخ الاطلاع: 04 يناير 2026م، https://bit.ly/4pZRe4V

للنظام، كمؤشِّر على انتقال التفكير الإيراني من منطق «الدولة الحليفة» إلى منطق «الشبكات القابلة للتحريك». هذا التحوُّل يعكس قناعة إيرانية بأنَّ النفوذ لم يعُد يُبنَى عبر المؤسسات الرسمية للدولة السورية الجديدة، بل عبر «قُوى ظل» قادرة على العمل داخل الفراغات الأمنية والسياسية، التي أفرزها سقوط النظام السابق.

ثانيًا: من النفوذ المباشر إلى إدارة الفوضى المضبوطة داخل الجغرافيا السورية

استنادًا إلى هذا الإدراك الإعلامي والسياسي، أظهرت تطوُّرات نوفمبر وديسمبر 2025م، أنَّ إيران شرعت في إعادة صياغة حضورها الميداني في سوريا. فبدلًا من الوجود العسكري المباشر واسع النطاق، انتقلت طهران إلى نمط نفوذ أقلّ ظهورًا، يعتمد على فصائل محلِّية وشبكات مرتبطة بالنظام السابق، من بينها «سرايا الجواد»، «درْع الساحل»[1]. الهدف من هذا التحوُّل لا يتمثَّل في استعادة السيطرة الكاملة، بل في الإبقاء على المشهد السوري في حالة سيولة أمنية قابلة للاهتزاز. فإيران، وفق هذا المنطق، لا تسعى إلى حسْم الصراع، وإنَّما إلى منْع استقراره بما لا يهمِّش نفوذها. وتتجلَّى تلك المساعي الإيرانية بوضوح في الساحل السوري، حيث تلاقت محاولات إعادة تنظيم الفلول مع احتقان طائفي متصاعِد عقِبَ تفجير «مسجد علي» في حمص؛ ما وفَّر بيئة مناسبة لإعادة تشغيل شبكات قديمة تحت غطاء الفوضى.

وفق قراءة مُحتمَلة لطبيعة السلوك الإيراني خلال هذا الحدث، بدا أنَّ الساحل السوري يُنظَر إليه بوصفه مساحة إستراتيجية حساسة، نظرًا لما يتمتَّع به من بيئة اجتماعية قابلة للاختراق، وقربه الجغرافي من طُرُق تهريب ومرافئ بحرية، فضلًا عن إمكانية توظيف أيّ اضطراب أمني فيه كرسالة سياسية تتجاوز حدوده الجغرافية. وفي هذا السياق، تردَّدت اتّهامات عن وجود تنسيق مُحتمَل بين خلايا مسلَّحة في طرطوس وجهات يُشتبَه بارتباطها بإيران، شمِلَت تجهيزات وتسليحًا واتصالات ومخابئ، في إطار مساعٍ يُفَهم منها الحفاظ على ما تبقَّى من البنية اللوجستية الإيرانية داخل سوريا.

الأهمّ من ذلك، أنَّ هذا الحراك لا يمكن فصله عن البُعد الإقليمي الأوسع؛ فإيران توظِّف هذه الشبكات كأداة ضغْط غير مباشرة في ملفّات متعدِّدة، مثل: تخفيف الضغط الأمريكي عليها في العراق، توجيه رسائل تحذيرية في سياق النقاش حول نزْع سلاح «حزب الله»، وإبقاء الجبهة السورية مفتوحة كعامل تشويش في مواجهة إسرائيل. وبذلك، يتحوَّل النفوذ الإيراني في سوريا من مشروع توسُّعي إلى ورقة مساومة قائمة على معادلة إبقاء القُدرة على التخريب مقابل القُدرة على التهدئة.

ثالثًا: الارتداد الداخلي.. سوريا كعبء سياسي داخل إيران

يتقاطع هذا التحوُّل الخارجي مع تطوُّرات داخلية لا تقِلّ أهمِّية، تمثَّلت في

(1) المرجع السابق.

الاحتجاجات الواسعة، التي اندلعت في 28 ديسمبر 2025م داخل إيران. فعلى الرغم من أنَّ أسباب الاحتجاجات المباشرة كانت اقتصادية واجتماعية، إلّا أنَّ البُعد الخارجي، لا سيّما استمرار الانخراط الإيراني في سوريا بعد سقوط الأسد، شكَّل عاملًا مضاعفًا للغضب الشعب؛. إذ عكست شعارات المحتجِّين رفضًا متزايدًا لتوظيف الموارد الإيرانية في ساحات خارجية، يُنظَر إليها بوصفها خاسرة، أو غير ذات عائد سياسي واضح. وتُظهِر سياقات الاحتجاجات، إلى جانب تتبُّع الخطاب المُتداوَل في التغطيات الإعلامية ومنصّات التواصل، تصاعُد الربط بين ما يُنظَر إليه كإخفاق خارجي وبين الضيق المعيشي الداخلي، عبر تحميل التدخُّلات الإقليمية جزءًا من مسؤولية التدهور الاقتصادي. وبذلك، لم تعُد سوريا مجرَّد ملف نفوذ خارجي، بل تحوَّلت إلى عامل ضغْط داخلي يقيِّد هامش الحركة الإيرانية، ويجعل أيّ تصعيد خارجي محسوب الكُلفة سياسيًّا واجتماعيًّا.

الخلاصة

تكشف قراءة السلوك الإيراني خلال نوفمبر وديسمبر 2025م أنَّ طهران انتقلت من مرحلة الدفاع عن نظام حليف إلى مرحلة إدارة نفوذ مأزوم في بيئة غير مواتية. لم يعُد الهدف تثبيت السيطرة، بل منْع الخسارة الكاملة عبر شبكات مرِنة قادرة على التخريب والضغط، دون الانخراط في مواجهة مباشرة.

غير أنَّ هذا الخيار، على الرغم ممّا يوفِّره من هامش مناورة إقليمي، يظلّ محفوفًا بالمخاطر، إذ يتقاطع مع ضغْطٍ داخلي متصاعِد يحِدّ من قُدرة إيران على تحمُّل كلفة نفوذها الخارجي، ويجعل مستقبل دورها في سوريا مرهونًا بقُدرتها على الموازنة بين الفوضى المضبوطة والاستنزاف المتزايد.

تطوّرات متسارِعة تعيد رسْم المشهد في اليمن

شهِدَت الساحة اليمنية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2025م مرحلةً مفصلية، اتّسمت بعدم الاستقرار السياسي في جنوب شرق اليمن؛ بسبب إقدام «المجلس الانتقالي الجنوبي» مُمثَّلًا برئيسه عيدروس الزبيدي، على تنفيذ انقلاب عسكري مكتمل الأركان على الحكومة الشرعية المُعترَف بها دوليًّا، من خلال تحريك قوّات المجلس والسيطرة على المحافظات الشرقية في اليمن (حضرموت والمهرة) بالقوّة العسكرية. وفي أعقاب هذا التحرُّك العسكري «الجنوبي»، تواجه الحكومة اليمنية الشرعية مشروعين انفصاليين؛ أحدهما في الشمال يقوده الحوثيون، والآخر في الجنوب يقوده الزبيدي.

إلا أنَّ التدخُّل السعودي الحاسم، الذي يجسِّد التزام المملكة بدعم الحكومة الشرعية والحفاظ على وحدة الدولة اليمنية، ساهَمَ في احتواء الوضع.

أمّا الميليشيات الحوثية فقد اختارت تكتيك التهدئة المحسوبة وترقُّب المشهد قبل التصعيد، وذلك في إطار إستراتيجيتها البراغماتية، التي تتماشى مع التوجُّهات الإيرانية. بناءً على ذلك، سيناقش هذا التقرير الملفين التاليين: أولًا: انقلاب المجلس الانتقالي والموقف السعودي الحاسم، ثانيًا: التهدئة الحوثية والترقُّب الإستراتيجي.

أولًا: انقلاب المجلس الانتقالي والموقف السعودي الحاسم

اتّخذت تحرُّكات «المجلس الانتقالي الجنوبي» خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2025م تصاعدًا تدريجيًّا، ليصِل إلى مستوى الانقلاب على الحكومة الشرعية اليمنية المُعترَف بها دوليًّا، عندما سيطرت قوّاته على محافظتي حضرموت والمهرة بداية شهر ديسمبر 2025م، في عملية تُعتبَر انتهاكًا صارخًا للاتفاقيات السياسية لمجلس القيادة الرئاسي وقوانين ودستور الدولة اليمنية؛ الأمر الذي هدَّد وحدة وتماسُك جميع المكّونات السياسية التابعة للحكومة الشرعية، وبالتالي الانحراف عن التوجُّهات المشتركة والمناهِضة لـ «الحوثيين»، الذين يُعتبَرون المهدِّد الرئيس لوحدة وأمن وسلامة اليمن.

لكن سيطرة «المجلس الانتقالي الجنوبي» على المحافظات الشرقية لليمن، قُوبِلت بموقِف حاسم من قِبَل الحكومية الشرعية اليمنية والتحالف العربي لدعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، حيث ألغت الحكومة اليمنية اتفاقية الدفاع المشترك مع الإمارات، وطلبت خروج جميع القوّات الإماراتية من اليمن خلال 24 ساعة؛ نظرًا لدورها المباشر في تحرُّكات قوّات «المجلس الانتقالي الجنوبي»، التي وُصِفت بـ «غير المسؤولة». فيما شدَّدت المملكة العربية السعودية على دعمها الكامل للحكومة الشرعية اليمنية، وأكدت في بيان لوزارة الخارجية السعودية في 30 ديسمبر 2025م، عن أسفها للدور الاماراتي المتمثِّل بالضغط على «المجلس الانتقالي الجنوبي» لتحريك قوّاته والانقلاب على الحكومة الشرعية، كما شدَّدت على رفضها القاطع لأيّ تصعيد وتهديد للأمن القومي السعودي، من خلال استغلال الأراضي اليمنية، مؤكِّدةً على عدالة القضية الجنوبية بأبعادها التاريخية

والاجتماعية، وأنَّ السبيل الوحيد لمعالجتها يجب أن يكون في إطار الحوار السياسي الشامل وليس بالقوّة العسكرية.[1]

ونتيجة لاستمرار التهديدات، والكشف عن محاولات لإمداد المجلس الانتقالي بالأسلحة والمعدّات، قامت قوّات التحالف العربي بقيادة السعودية باستهداف سفينتين في ميناء المكلّا، كانتا قادمتين من ميناء الفجيرة الإماراتي لإمداد القوّات المتمرِّدة بالأسلحة، وذلك في عملية دقيقة لم تشهد أيّ إصابات في صفوف المدنيين والعاملين في الميناء، كما لم تتسبَّب الضربات بأيّ ضرر للبنية التحتية للميناء والمنشآت التابعة له. ومن خلال التنسيق المشترك بين التحالف وقوّات درع الوطن وباقي التشكيلات العسكرية التابعة للحكومة الشرعية، استطاعت هذه الحكومة من بسْط نفوذها على جميع أماكن سيطرة مليشيات «المجلس الانتقالي الجنوبي»، ووضْع الترتيبات الأمنية لمنع اندلاع الفوضى بمدينة عدن. حيث أعادت الحكومة الشرعية مسنودةً بالتحالف العربي خريطة تحالُف جميع المكوِّنات السياسية التابعة للحكومة الشرعية، ومنْع أيّ مشروع انفصالي خارج إطار الحكومة اليمنية؛ الأمر الذي جعَلَ عودة القُوى اليمنية تبدو أكثر تماسكًا، بعد توحيد الرؤى الإستراتيجية والتوجُّهات السياسية لمواجهة الانقلاب الحوثي في الشمال اليمني.

ثانيًا: التهدئة الحوثية والترقُّب الإستراتيجي

في ظل الاضطرابات، التي سادت المشهد الجنوبي لليمن، اتّخذت المليشيات الحوثية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2025م إستراتيجية التهدئة والترقُّب المحسوب، خاصَّةً في شهر ديسمبر، بعد أن كانت قد رفعت سقْف الخطاب التصعيدي والتهديد ضدّ السعودية في شهر نوفمبر. وهذا يعني أنَّ المليشيات الحوثية متمسِّكة بأهدافها الانقلابية والتصعيدية داخل اليمن، في سياق إستراتيجي قائم على الترقُّب والحسابات البراغماتية، لا سيّما تلك المتعلِّقة بأبعاد المشهد الإقليمي والتوجُّهات الإيرانية. إذ تُعَدُّ السياسة الحوثية جزءًا من إستراتيجية إقليمية أوسع تتماشى مع المصالح الإيرانية، حيث تمثِّل جميع التحرُّكات الحوثية سواءً كانت تهدئة أو تصعيد محسوب، وسيلة تتمكَّن إيران من استثمارها على المستوى السياسي والتفاوضي، في ظل التقلُّبات السياسية والعسكرية في المنطقة، ليظَلّ التصعيد المحسوب في بعض الجبهات وخفْض التصعيد في جبهات، من أبرز ملامح الإستراتيجية الإيرانية القائمة على تعزيز النفوذ الحوثي في اليمن.[2]

كما تهدُف التهدئة الحوثية للحفاظ على المكتسبات السياسية والعسكرية، وتكريس التواجد داخل اليمن؛ الأمر الذي يجعل المليشيات الحوثية عامل مهدِّد

---

(1) وزارة الخارجية السعودية «المملكة تعرب عن أسفها لما قامت به دولة الإمارات من ضغط على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي لدفع قواته للقيام بعمليات عسكرية على حدود المملكة الجنوبية في محافظتي حضرموت والمهرة والتي تعد تهديدًا للأمن الوطني للمملكة» (30 ديسمبر 2025م) تاريخ الاطلاع 31 ديسمبر 2025م https://2u.pw/IlGf6

(2) مركز اليمن والخليج للدراسات «أبعاد ودلالات إعلان اتفاق وقف اطلاق النار بين الحوثيين والولايات المتحدة» (10 مايو 2025م) تاريخ الاطلاع 29 ديسمبر 2025م. https://2u.pw/ouzPb

للأمـن الإقلـيمي والملاحـة الدوليـة، فـضلًا عـن كونها أكبر العقبـات تجاه أمـن واسـتقرار اليمـن. وهـذا مـا أكَّـد عليـه المجتمـع الـدولي، بعـد قـرار مجلـس الأمـن في 14 نوفـمبر 2025م الـذي جـدَّد بموجبـه العقوبـات المفروضـة علـى الحوثـيين، بمـا في ذلـك حظْـر توريـد الأسـلحة، وقيـود علـى السـفر لبعـض القيـادات الحوثيـة، وتجميـد أرصدتهـم لمـدَّة عـام آخـر، لا سـيّما في ظـل اسـتعدادهم لمعاودة العمليـات العسـكرية وفقًـا للمتـغيِّرات الإقليميـة والدوليـة.[1]

الخلاصة

تُظهِـر الأحـداث اليمنيـة خلال شـهري نوفـمبر وديسـمبر 2025م، أنَّ الحكومـة الشـرعية مـرَّت بتحدِّيـات مركَّبـة وتكتـيكات ذات أبعـاد إقليميـة متنوِّعـة، كانـت تهـدُف لتقويـض سُـلطتها، وفـرْض أجنـدات جديـدة علـى الواقـع اليـمني. حيـث شكَّل انـقلاب «المجلـس الانتقـالي الجنـوبي» في الجنـوب الشـرقي لليمـن تحدِّيًـا حقيقيًّـا للحكومـة الشـرعية، إلّا أنَّ موقـف المملكـة العربيـة السـعودية الحاسـم تجـاه هـذا الانـقلاب، أعـاد الأمـور إلى نصابهـا، وفـرَضَ مسـارًا جديـدًا يعـزِّز مـن تماسُـك جميـع المكوِّنـات اليمنيـة الشـرعية، وهـو مـا سـيمكِّن الحكومـة الشـرعية مـن بسْـط نفوذهـا علـى كافَّـة الأراضي اليمنيـة، ومواجهـة تحدِّيـات وتهديـدات الحوثـيين، الذيـن يراقبـون بحـذر مـا سـتؤول إليـه الأوضـاع في المشـهد اليـمني، خلال الـفترة المقبلـة.

(1) الأمم المتحدة «مجلس الأمن يتبنى قرارا يطالب بوقف هجمات الحوثيين ويجدد العقوبات على اليمن» (14 نوفمبر 2025م) تاريخ الاطلاع 31 ديسمبر 2025م https://2u.pw/Zfvbo

علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل

تتمور علاقــات إيــران بالقــوى الغربية حول تهديدات الرئيــس الأمريكــي دونالد ترامب لطهران بأنه ســيدعم هجومًا إســرائيليًّا على إيران إذا أعادت بناء قدراتها النووية أو طورت قدراتها الصاروخية. ورغم أن إيران أعلنت مرارًا اســتعدادها للعودة إلى طاولــة المفاوضات النوويــة مع الولايات المتحــدة، فإنها ترفض التفاوض تحت الضغــط والإكراه الأمريكي، ويبدو أنها تراهن علــى عامل الوقت من أجل تفادي تقديم تنــازلات جوهرية في ما تعتبره قضايــا تخصّ الســيادة والكرامــة الوطنية. وســوف نتناول هذا الحدث من خلال المحور التالي: وسوف نتناول هذا الحداث من خلال المحور التالي:

- هل يدعم ترامب هجومًا جديدًا على إيران؟

هل يدعم ترامب هجومًا جديدًا على إيران؟

هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 28 ديسمبر 2025م النظام الإيراني بأنه سيدعم هجومًا إسرائيليًّا على إيران إذا أعادت بناء قدراتها النووية أو طوَّرت قدراتها الصاروخية، وذلك عشية لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الولايات المتحدة. والحقيقة أنه ليس من المستبعد أن ينفِّذ ترامب تهديده، وذلك بالنظر إلى سياساته غير المتوقعة ونهج القوة الذي يتبعه على الصعيد الدولي، فضلًا عن وجود تهديدات إسرائيلية متواصلة لإيران، ومخاوف لا تزال مستمرة من سياسة إيران الصاروخية والنووية. فما خلفية هذا التهديد وأسبابه؟ وما موقف إيران؟ وهل بالفعل يمكن أن تدعم الولايات المتحدة مثل هذا الهجوم؟ سيحاول التقرير في هذا القسم الخاص بعلاقة إيران بالولايات المتحدة الإجابة عن هذه التساؤلات.

أولًا: تهديدات ترامب

لا يُعتبر تهديد ترامب الأول من نوعه، لكنه جاء فيما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يستعدّ للقاء ترامب، وفي وقت تعطلت فيه الدبلوماسية الأمريكية-الإيرانية منذ شنَّت إسرائيل والولايات المتحدة هجومهما على إيران في يونيو 2025م في ما يُعرف بحرب الـ12 يومًا، بسبب وجود فجوة في المواقف تحُول دون العودة إلى طاولة المفاوضات، حيث تزعزعت ثقة إيران بمسار الدبلوماسية بعد الحرب، والأهم أن واشنطن تفرض شروطًا تتجاوز خطوط إيران الحمراء، أهمها قبول إيران عدم تخصيب اليورانيوم على أراضيها، إضافة إلى توسيع المفاوضات لتشمل قضايا أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تتزايد مخاوف أمريكية مع الوقت من حالة عدم اليقين الراهنة بشأن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب وحجم الأضرار الفعلية التي لحقت بها بعد الاستهداف الأمريكي لمنشآتها النووية، وذلك في ظل سياسة التعتيم النووي التي تتبعها إيران وتقييد سُبل التعاون مع الوكالة الدولية، لا سيَّما في الوصول إلى المنشآت المتضررة أو الإفصاح عن مصير كميات اليورانيوم المخصب، ومِن ثَمّ تعزيز الشكوك بشأن نيَّات إيران النووية.

من جهة ثانية، تُفيد تقارير بوجود مساعٍ إيرانية متواصلة لإعادة بناء برنامجها الصاروخي الذي تضرر بعد الحرب، بالتعاون مع الصين وروسيا أو من خلال القدرة الذاتية، وذلك استعدادًا وترقُّبًا لحملة إسرائيلية-أمريكية محتملة على إيران. وتخشى الولايات المتحدة وإسرائيل من أن تعزز إيران قدرتها على الردع مع الوقت، وبالتالي خسارة لحظة الضعف الراهنة لتوجيه ضربة جيدة إلى النظام.

ومع أن الولايات المتحدة تكثف ضغوطها وعقوباتها على إيران، ومع أن النظام يواجه تحديات داخلية جسمية تهدد بقاءه من الداخل نتيجة هذه العقوبات، غير أن ذلك لم يُثنِه عن مواقفه المتشددة، بل إنه يواصل توجهاته المتصلبة من وجهة نظر واشنطن.

ثانيًا: تشدد إيران

رغم أن إيران تعلن مرارًا وتكرارًا استعدادها للعودة إلى طاولة المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة، فإنها ترفض التفاوض تحت الضغط والإكراه الأمريكي، وحددت شروطها. وبدلًا من ذلك، تراهن إيران على الوقت من أجل تفادي تقديم تنازلات جوهرية في ما تعتبره قضايا تخص السيادة والكرامة الوطنية، فالنظام الإيراني لا يرفض مبدأ المفاوضات في حد ذاته، لكنه يرغب في مفاوضات متوازنة لا تسبقها أي إملاءات أو شروط مسبقة.

وقد عبَّر وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي عن هذا الموقف بقوله: «إنَّ طهران لا تزال منفتحة على المفاوضات مع الولايات المتحدة إذا جرت على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، لكنها مستعدّة أيضًا للحرب إذا كان ذلك هو هدف واشنطن». وذلك قبل أن يعود ليكتب مقالًا في الغارديان البريطانية يعكس عنوانُه استعدادَ إيران لأي خيار آخر، فيقول: «لن تهزمنا أبدًا في إيران أيها الرئيس ترامب، ولكن بالمفاوضات الجادة يمكننا جميعًا تحقيق النصر»[1].

بل إنّ إيران تقابل التهديد الأمريكي بتهديد مماثل، وهذا ما أكده علي شمخاني، كبير مستشاري المرشد الأعلى علي خامنئي، على موقع «إكس» إذ يقول: «إنّ قدرات إيران الصاروخية والدفاعية لا يمكن احتواؤها ولا تحتاج إلى إذن، وأي عمل عدواني سيُقابَل بردٍّ قاسٍ وفوريٍّ يفوق تصورات مخطِّطيه». ويعكس هذا الموقف تشدد إيران في ما يتعلق بالتهديدات الأمريكية، كما يتسق مع سياسة إيران منذ نهاية الحرب، التي تتابع فيها إيران سياسة مزدوجة تجمع بين المرونة والتشدد، وذلك من أجل مواجهة الضغوط الأمريكية الراهنة[2].

وتجدر الإشارة إلى إعلان إيران في 28 ديسمبر 2025م، أي تزامنًا مع تصريح ترامب، عن إطلاق ثلاثة أقمار صناعية بالتعاون مع روسيا. ويُنظَر في الغرب إلى هذه التجارب الفضائية على أنها غطاء لتطوير برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، وهي خطوة إصرار إيران على مواصلة برنامجها الصاروخي رغم التهديدات الأمريكية، كما تُفيد بأن شراكة روسيا مع إيران وكذلك الصين، التي يقال إنها زودت إيران بمساعدات لترميم برنامجها الصاروخي، لا تزال مثمرة بالنسبة إلى إيران في إطار التحالف المناهض للهيمنة الأمريكية[3].

الخلاصة:

ربما شعر الرئيس الأمريكي وإدارته بارتياح بعد الضربة التي وُجِّهَت إلى المنشآت النووية الإيرانية وتدمير برنامج إيران

(1) Abbas Araghchi, You'll never defeat us in Iran, President Trump: but with real talks, we can both win, (29 December 2025), accessed January2, 2026, https://tinyurl.com/2ymdn8xw

(2) إيران إنترناشيونال، مساعد خامنئي يتعهد بردٍّ قاسٍ على أي عدوان بعد تحذير ترامب، (29 ديسمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 11 يناير 2025م، https://tinyurl.com/28ug6dec

(3) Arsalan Shahla, Iran Says It Launched Three Satellites Into Space From Russia, Bloomberg, (December 28, 2025), accessed January2, 2026. https://tinyurl.com/25fx9c5l

النووي، وربما جاء تهديده في سياق سلوكه المعتاد، أو استباقًا لزيارة نتنياهو، ومِن ثَمّ فإنه قد لا يؤخذ على محمل الجد. لكن بالمقابل حالة عدم اليقين الراهنة وسلوك إيران المتشدد قد يثيران ترامب ويدفعانه نحو تنفيذ تهديده بدعم عملية عسكرية إسرائيلية على إيران بالفعل. يدعم ذلك أن النظام الإيراني لا يزال يتلاعب بالوقت ويرفض الشروط الأمريكية، كما أنه يتابع سياسة التعتيم النووية ويطور قدراته لردع أي هجوم مستقبلي، إضافة إلى أن إسرائيل تضغط على ترامب من أجل دعم شن هجوم واستغلال الوضع المعقد الذي يمرُّ به النظام، بما في ذلك موجة الاحتجاجات الراهنة، ناهيك بأنَّ العقوبات والضغوط على مدار عقود لم تُفلِح وحدَها في تغيير سلوك النظام الإيراني.

تقرير الحالة الإيرانية

نوفمبر وديسمبر 2025م

WWW.RASANAH-IIIS.ORG